تقرير وقائع ندوة

التحديات التي تواجه التعليم

في دول مجلس التعاون الخليجي

30 مايو 2024

المحتويات

مقدمة 2

الملخص التنفيذي 2

وقائع الندوة 3

الافتتاح 3

الجلسة الأولى: التحديات التي تواجه الجاهزية لإدماج الذكاء الصناعي في التعليم بدول الخليج العربي لتحقيق جودته 4

الجلسة الثانية: التحديات التي تواجه تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الدامج في دول الخليج العربية 8

الجلسة الثالثة: التحديات التي تواجه التعليم العالي فيما يتعلق بربط مخرجاته، من خلال استراتيجية واضحة تلبي احتياجات سوق العمل 12

التوصيات العامة 16

مداخلات الضيوف 18

الخاتمة 18

نبذة عن المتحدثين 19

د. شاكر الأشول 19

ريتشارد إنجرام 19

خليفة اليافعي 19

المراجع 20

وقائع ندوة

التحديات التي تواجه التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي

مقدمة

نظم المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج ندوة "التحديات التي تواجه التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي"، وذلك في إطار جهوده المستمرة تجاه رفع الوعي لدى الميدان التعليمي الخليجي بالتحديات المعاصرة التي تواجه التعليم، وتوجيه الجهود نحو معالجة هذه القضايا بفعالية. وقد طرحت هذه الندوة ثلاثة من أهم التحديات التي تواجه الأنظمة التعليمية في الإقليم متمثلة في الجاهزية لإدماج الذكاء الاصطناعي في التعليم، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وربط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل، وجمعت الندوة على منصتها خبراء متخصصين في هذه المحاور لطرح الأفكار وتبادل الخبرات والتجارب العملية حول أفضل السبل لمواجهة التحديات في كل محور، وتخللت الندوة جلسات نقاش تفاعلية بين المنصة والحضور، مما أتاح الفرصة لمشاركة الآراء والاقتراحات وبناء فهم أعمق للتحديات المطروحة والحلول المقترحة.

ويأتي هذا التقرير ليوثق وقائع الجلسات في هذه الندوة ويعمم الفائدة المستخلصة من المناقشات والتوصيات التي طرحت فيها، والتي يحرص المركز - منذ تدشين استراتيجية المرحلة الجديدة لعمله - على خلق منصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين التربويين؛ ولتعزيز قدرة المؤسسات التعليمية على التكيف مع التحديات، وتبني الأساليب الحديثة في التعليم،

الملخص التنفيذي

انعقدت ندوة "تحديات التعليم في دول الخليج" يوم الخميس الموافق 2024/5/30 من الساعة 12:10 في فندق روتانا سيتي سنتر - الدوحة، وحضر الندوة نخبة من الخبراء والأكاديميين وصناع القرار في المجال التربوي، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاعين العام والخاص، والهيئات التعليمية ذات العلاقة. وهدفت الندوة إلى مناقشة التحديات الرئيسية التي تواجه التعليم في دول الخليج العربي المتمثلة في ثلاثة محاور رئيسية هي:

- الجاهزية لإدماج الذكاء الاصطناعي في التعليم،
- تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الدامج،
- ربط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل.

واستعرض الخبراء المشاركون أحدث التقنيات والحلول التكنولوجية التي يمكن أن تسهم في تحسين جودة التعليم وآلية توظيف الذكاء الاصطناعي بشكل فعال وآمن. كما ناقشوا التحديات المتعلقة بدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في النظام التعليمي مؤكدين على ضرورة تعديل السياسات التعليمية وتوفير الدعم اللازم لتحقيق تعليم شامل. فيما تناول المحور الثالث ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، وأهمية تعزيز الشراكات بين الجامعات والمؤسسات والشركات لضمان تلبية تلك الاحتياجات.

وقد اختتمت الندوة بتوصيات عملية تهدف إلى تعزيز التعليم في دول الخليج ومعالجة التحديات بشكل مستمر، ومن أهمها تطوير البنية التحتية التقنية، وتدريب المعلمين على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة، ووضع رؤى جديدة حول تأهيل المعلمين في مجال التعامل مع الطلاب عامة وذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم بفعالية في بيئة التعليم العامة، وتحديث المناهج الدراسية لتتوافق مع متطلبات سوق العمل.

وقائع الندوة

الافتتاح

مدير الجلسة: سعادة الدكتورة فاطمة غانم المعاضيد، مدير المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج

استهلت الندوة سعادة الدكتورة فاطمة غانم المعاضيد - رئيس المركز العربي للتدريب التربوي بالإشارة إلى ما يشهده التعليم من تحديات وتحولات مستمرة بسبب متغيرات يفرضها الواقع السياسي والاجتماعي والتقني، والتي أدت بدورها إلى تغيرات في مجال التعليم، وهذه التحديات تتطلب منا التكيف والابتكار لضمان تحقيق أهداف التعليم بفاعلية وجودة. والحاجة لجهود حقيقية وتعاون عملي من جميع الأطراف المعنية لتحقيق تطور ملموس ومستدام. وهي المنطلقات التي جاءت هذه الندوة لمداولتها بهدف تعزيز الجهود ومناقشة جودة التعليم والاستجابة إلى مستجدات وتحديات الواقع التعليمي أملًا في الارتقاء بالمنظومة التعليمية وتمكينًا لتحسين مخرجات التعليم وتحقيق المنافسة الحقة تقنيًا وعلميًا.

استعرضت د. فاطمة بعض الجهود والتجارب الفعلية لدول الإقليم، والاستراتيجيات التي وضعتها لتحسين جودة التعليم، ومنها على سبيل المثال استراتيجية قطر الثالثة للتنمية الوطنية 2024 - 2030 (المجلس الوطني للتخطيط بدولة قطر, 2024)، ورؤية السعودية 2030 (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بالمملكة العربية السعودية, 2016)، ومنها كذلك جهود تحديث البنية التحتية التي نراها في كل من مملكة البحرين، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ويندرج تحت ذلك كليات تدريب المعلمين وجهود التطوير المهني للمعلمين، ومن الأمثلة المتميزة على هذا الصعيد كلية تدريب المعلمين بمملكة البحرين.

وفي تقديم د. فاطمة للجلسة الأولى تمت الإشارة إلى توجهات الكثير من دول المنطقة لاعتماد أنماط من التعليم الذكي وبناء قوى عاملة جاهزة للمستقبل. وإلى ما يحدث في ظل التطورات والجاهزية الرقمية التي حدثت وتحدث في دول الخليج، حيث لا تزال الحكومات تدفع عجلة التحول الرقمي في جميع القطاعات، ومع ذلك تبقى الجاهزية التربوية أقل وضوحًا للعديد من الأسباب وأبرزها التحفظات حول تأثير الذكاء الاصطناعي على العملية التعليمية التقليدية والمخاوف من الانفتاح التام على الذكاء الاصطناعي.

وقبيل تسليم الساحة للدكتور شاكر الأشول قامت الدكتورة فاطمة بالتعريف به قبل بدء الجلسة الأولى.

الجلسة الأولى: التحديات التي تواجه الجاهزية لإدماج الذكاء الصناعي في التعليم بدول الخليج العربي لتحقيق جودته

المتحدث: د. شاكر الأشول، المدير التنفيذي للمعهد العالمي للدراسات

استهل الدكتور شاكر الأشول - المدير التنفيذي للمعهد العالمي للدراسات حديثه عن الذكاء الاصطناعي بصفة عامة، وأكد على استخدام مفردة "توظيف" الذكاء الاصطناعي في التعليم عوضًا عن "دمج"، ليبقى الأصل هو خدمة التعليم، كما هو الأمر مع أي تكنولوجيا جديدة توظف لهذا الغرض. كما أشار إلى أنه عند التطرق إلى تحديات استخدام الذكاء الاصطناعي؛ قد تتبادر إلى الذهن التحديات اللوجستية وتحديات البنية التحتية، وأن هناك زوايا مختلفة لتلك التحديات.

واستعرض أحدث الحلول التكنولوجية والتطبيقات الذكية التي يمكن أن تسهم في تحسين جودة التعليم وآلية توظيفها عبر اتجاهين: الأول هو التعليم المعرفي أو الشخصي، والثاني هو التعليم البنائي المعتمد على الإنشاء والتجريب والمشاريع والتعاون بين المتعلمين، وطرح د. شاكر عددًا من الإجابات حول الأسئلة الملحة والحلول التي يمكن أن يقدمها الذكاء الاصطناعي لميدان التعليم، والضوابط التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار لإسقاطه بشكل آمن على واقع التعليم وإدارة استخدامه بشكل فعال. كما أشار إلى بعض التحديات التي تتفاوت من دولة إلى أخرى في دول الخليج كالنقص في السياسات والإطارات التوجيهية الملائمة لاستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وهيمنة التعليم الحضوري التقليدي وعدم رقمنة المناهج المعتمدة.

وتم عرض خمسة تحديات تواجه الجاهزية لإدماج الذكاء الاصطناعي وهي:

- **تحدي1: ما هو الذكاء الاصطناعي؟ هل هو مجرد أداة؟ أم يمكن اعتباره كائنًا رقميًا؟**

يتعلق هذا التحدي بماهية الذكاء الاصطناعي وطبيعته، وفلسفة استخدامه، والتوقعات الموجودة لدى المؤسسات والأفراد من توظيفه. وتسهم هذه المفاهيم في تحديد مدى الاستخدام وكيفية التوظيف بالطريقة المناسبة.

وقد عرَّف د. شاكر الذكاء الاصطناعي على أنه مجال من مجالات علوم الحاسب يركز على تطوير الأنظمة والبرامج التي تتمتع بالقدرة على تنفيذ المهام التي تتطلب ذكاءً بشرياً. وأشار إلى أنه ينبغي أن نتجاوز عن فكرة أن الذكاء الاصطناعي هو أداة كأي أداة، لأن الأداة عادة ما تكون محددة الغرض وتحت سيطرة الإنسان بالكامل، ولكن قدرات الذكاء الاصطناعي تكاد تعادل قدرات البشر في السمع والرؤية والتحليل، وكأننا نتحدث هنا عن "كائن رقمي" (Mustafa Suleyman, 2024)، تتجاوز تحديات تطبيقه وتوظيفه تلك التي واجهناها لعقود في توظيف "الأدوات" التكنولوجية الأقل تعقيدًا، وأنه ينبغي التأمل في ذلك وأخذه بعين الاعتبار أثناء اتخاذ القرار بتوظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة التعليم.

- **تحدي2: وضوح أهداف توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم؟ وما الدور المتوقع من أدوات التكنولوجيا في التعليم؟**

لا ينبغي دمج التكنولوجيا في التعليم لغرض "الدمج"، وإنما يجب مراجعة أسباب توظيف هذه التكنولوجيا وتأمل المخرجات التي نطمح إليها ونبحث عنها. وعادة ما يكون توظيف التكنولوجيا عبر اتجاهين: الأول هو التعليمي المعرفي ويصب في ذلك التعليم الشخصي الموجه، والثاني

هو التعليم البنائي والذي يتضمن الإنشاء والتجريب وتنفيذ المشاريع والتعاون، وبالتالي ينبغي التفكير في الاتجاه الذي يخدمه توظيف الذكاء الاصطناعي لتحقيق الهدف المرجو من ذلك.

- **تحدي3: التوقعات وواقع التحديات**

ينبغي ضبط التوقعات المتعلقة بتوظيف الذكاء الاصطناعي وغيره من تكنولوجيات التعليم، لأنها - رغم إمكانياتها المذهلة - ليست حلولًا سحرية، خاصة وأننا عادة ما نسقط التكنولوجيا لتعزيز "تعليم تقليدي". وعليه؛ فإن النتائج غالبًا ما تكون محبطة ولا تؤدي إلى المخرجات المتوقعة، والحقيقة أن التكنولوجيا لن تصنع التغيير المطلوب بمجرد إدخالها في المنظومة التعليمية، وإنما ينبغي أن يتسع نطاق التغيير ليشمل منظومة التعليم بالكامل. وعليه؛ ينبغي للمؤسسات التعليمية أن تعيد النظر في كافة جوانب العملية التعليمية، خاصة وأن مدراسنا مجتمعات معقدة التركيب، مختلفة الثقافات، متنوعة الاتجاهات والأهداف، وكذلك طلابنا. كما أن فاعلية توظيف أي تقنية يرتبط برؤية المجتمع وقدرة المؤسسة على إدارة هذا الاستخدام، وعلينا أن نحدد توقعاتنا وما هو مطلوب بالضبط من أي تكنولوجيا، لأن إدخالها دون ذلك لن يجدي نفعًا ولن يخدم العملية التعليمية، بل قد تكون له عواقب لم تكن في الحسبان.

- **تحدي 4: توفير الطاقة الذهنية**

وهو التحدي الذي يخشى منه الجميع، ويمكن أن نشير إليه بتحدي الغش، وكأن الغش لم يولد إلا مع مجيء الذكاء الاصطناعي! ولا ينبغي ربط توظيف الذكاء الاصطناعي بسلبية الغش لأن أساليبه موجودة منذ الأزل باستخدام أدوات الحساب الترجمة والبحث ... وغيرها، وقد تطورت أساليب الغش - كأي شيء آخر - بتطور التكنولوجيا وظهور الإنترنت، والتعامل مع ذلك لا يكون بالامتناع عن توظيف التكنولوجيا وإنما يكون بتحديث المحتوى القيمي في منظومة التعليم وأساليب تدريسها بحيث يكون رادع الغش نابعًا من داخل الطلبة.

وهذه الجزئية تعد من أهم مخاوف الذكاء الاصطناعي، لكن علينا إن نعرف أن أهم ما تساعدنا عليه التكنولوجيا هو الوصول الأقصر بين نقطتين، مع مراعاة ما يجب أن يتغير في أساليب التعليم والتقييم، فمثلما دخلت الحاسبة والحاسوب إلى العملية التعليمية وأصبحت مع الوقت أدوات مساعدة ومعتمدة؛ كذلك سيحدث مع الذكاء الاصطناعي إذا استخدم كأداة ووظف لتحسين العملية التعليمية، وسيحدث فرقًا في حال موائمة التعليم مع هذه التقنيات.

- **تحدي 5: حواجز الإبداع والريادة**

وهو تحدٍ مرتبط بمؤسسات التعليم العالي والجامعات، وبعض هذه المؤسسات التعليمية لا تزال تعتنق أنظمة وممارسات تقليدية ولا توفر بيئة للإبداع والابتكار، بل على العكس تفرض حواجز كثيرة تمنعها أو تعرقلها، وهنا أشار د. شاكر إلى بعض النقاط المهمة منها عدم التمترس خلف قوانين وأنظمة التعليم التقليدية والبحث عن أفضل الممارسات، وإعادة النظر حول انفصال الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير عن واقع وتحديات وبيئة مؤسسات التعليم، وخوض التجربة والقبول بثقافة المخاطرة والفشل.

بهذا الطرح، انتهى د. شاكر من ورقته المقدمة حول التحديات التي تواجه الجاهزية لإدماج الذكاء الاصطناعي في التعليم، وعقبت الدكتورة فاطمة بعد محور الدكتور شاكر بالإشارة إلى ما جاء في تقرير Oxford Insights حول مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي في القطاع الحكومي

لدول العالم لعام 2023، وأفادت بأن متوسط النقاط العالمية هو 45 نقطة، بينما حازت بعض دول الإقليم على مجموع نقاط يتجاوز هذا المتوسط بمراحل، فمثلًا حازت حكومة الإمارات على أعلى مؤشر في الجاهزية للذكاء الاصطناعي (70.42)، تليها السعودية في المرتبة الثانية (67.04)، تليها قطر في المرتبة الثالثة (63.59) في الجاهزية للذكاء الاصطناعي (Hankins et al., 2023)، ورغم ذلك فإن هذا المؤشر قد لا يعبر بالضرورة عن جاهزية قطاع التعليم للذكاء الاصطناعي، وأكد د. شاكر على اتساق هذه النتائج مع ما تستثمره دول الخليج من جهود وتمويل في تطوير البينة التحتية من حيث توفير الأجهزة وتحسين سرعة الاتصال بالإنترنت وغيرها، ولكن تبقى قابلية التطبيق والتنفيذ لتوظيف الذكاء الاصطناعي مرحلة متقدمة قد لا تتماشى مع هذه الجاهزية بسبب عوامل أخرى، فهناك واقع مستمر في التطور، وعليه سيستمر العمل لمواجهة التحديات المتغيرة.

وناقشت د. فاطمة تحدي الغش بمزيد من الاستفاضة للاستفسار عن طرق مواجهة هذا التحدي، وعلقت بأن الأصل في مواجهة هذا التحدي هو العودة إلى الأساس، والتركيز على أخلاقيات التعليم في مراحله المختلفة، وأيدها د. شاكر في هذه النقطة وأضاف إلى ذلك نقطة جوهرية تتعلق بأهمية تأهيل الطالب لأداء المهام التي تطلب منه ليتمكن من تنفيذها بكفاءة، فيما عدا ذلك فهو سيبحث عن طرق ملتوية لأداء المهمة، والتحدي الحقيقي يكمن في تطوير أساليب التدريس وطرائق التقييم لتستوعب وجود الذكاء الاصطناعي كأداة مهمة في العملية التعليمية، بحيث ندفع الطالب للتفكير والتعامل مع هذه الأدوات بشكل أخلاقي وحكيم، ومن ذلك مثلًا استخدام الذكاء الاصطناعي بالفعل في توليد المحتوى وتكليف الطلبة بغربلتها وتحليلها وإنتاج نسخة جديدة وأصيلة من ذلك المحتوى، وذكر د. شاكر مثالًا تطبيقيًا على هذا النمط من استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي وهي الأداة التي أنتجتها أكاديمية خان تحت مسمى Khanmigo، وهي تساعد الطالب على الكتابة باستخدام الذكاء الاصطناعي، بحيث يكتب الطالب، ويلجأ إلى الذكاء الاصطناعي حين يتعثر فقط للحصول على مقترحات وتلميحات تساعده في الصياغة، وفي نهاية المهمة يقوم الذكاء الاصطناعي بتحليل المقال الذي كتبه الطالب ويقدم تقريرًا بما كتبه الطالب ونسبة المساعدة التي حصل عليها من الذكاء الاصطناعي (Khan Academy, 2023). وفي مجمل الأمر لا ينبغي التركيز على موضوع الغش بهذه الصورة المبالغة وإنما نحتاج إلى العودة ومراجعة التحديات الأخرى التي ذكرت في بداية هذه الجلسة، ونريد أن يكون هناك حديث عن فلسفة استخدام الذكاء الاصطناعي مرتبط بالمخرجات التي نطمح إليها، والطريقة المثلى لتوظيفه باستخدام التطبيقات المناسبة، بحيث لا نحرم الطالب الاستفادة منه إمكانياته.

وعلينا كذلك أن ندرس كيفية التنسيق والتعاون الذي يجب أن يحصل بين القطاع الخاص والقطاع التعليمي وبين قطاع التعليم العالي والبحثي، وهو غير متوفر بالكفاءة المطلوبة حتى الآن. وأخيرًا ينبغي لنا أن نخاطر ونجرب ونقبل بالفشل وندرس أسبابه ونسعى لمحاولات جديدة ناجحة بعيدًا عن البحث في الخارج عن أفضل الممارسات والإسقاط غير المدروس لهذه الممارسات على واقعنا التعليمي، فأغلب هذه الممارسات تغفل السياق المجتمعي وتغفل الخصوصية المجتمعية والاحتياجات الخاصة لطلبتنا. وأكدت د. فاطمة على أهمية التعامل بشفافية ووضوح مع الطلبة في استخدامهم لهذه الأدوات ومواجهة الواقع الذي يفرضه تطور التقنية بشكل مستمر، فالطالب سينتقل إلى سوق العمل وسيكون له حرية التعامل هذه الأدوات لاحقًا وينبغي إعداده للاستفادة منها دون المساس بالجانب الأخلاقي.

واستكمالًا لسياق الجهود المبذولة التي من خلالها تجتهد دول الخليج في تطوير مشاريع ومبادرات التحول الرقمي، استعرضت د. فاطمة بعض المبادرات التي أطلقتها دول الإقليم، وبدأت بدولة قطر والأجندة الرقمية 2030 التي أصدرتها في مطلع هذا العام (وزارة الاتصالات

وتكنولوجيا المعلومات القطرية, 2024) والتي رسمت خارطة طريق تهدف إلى تحويل قطر إلى مجتمع رقمي متقدم ومستدام. وقد تضمنت الأجندة عدة محاور استراتيجية رئيسية لتحقيق هذا التحول الرقمي الشامل والتي تشكل إحدى ركائزها تسخير قوة التكنولوجيا لتحسين حياة المواطنين والأفراد في دولة قطر، ودعم مسيرة التحول الرقمي ودفع عملية عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد بما في ذلك الجانب التعليمي، كما أعدت المملكة العربية السعودية الإطار التوجيهي لمبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي ونشرته في سبتمبر 2023 والذي يعني برفع مستوى الوعي باستخدامات تقنيات الذكاء التوليدي المتعددة في مختلف مناحي الحياة (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي, 2023)، وأنهت وزارة المواصلات والاتصالات البحرينية إجراءات ترسية مناقصة إعداد الخطة الوطنية السادسة للاتصالات والتي تهدف إلى "الاستمرار في تعزيز وتطوير البنية التحتية للاتصالات وتشجيع الابتكار والاستثمار في هذه التكنولوجيا" (وزارة المواصلات والاتصالات البحرينية, 2023)،

كما خصصت سلطنة عمان 55 مليون ريال لدعم التحول الرقمي (رجب, 2024)، وأطلقت الإمارات البرنامج الوطني للمبرمجين الذي يهدف إلى "تطوير المواهب والخبرات والمشاريع المبتكرة المتخصصة في مجال البرمجة، وتسريع تبنّي تطبيقاتها وأدواتها في مختلف القطاعات الاقتصادية والمستقبلية، إضافة إلى إنشاء حلقة وصل وثيقة بين مجتمع المبرمجين والجهات الحكومية والخاصة والأكاديمية" (منصة أبو ظبي للأعمال, 2021). وكل هذه مبادرات مميزة تبين الرغبة الحقيقية لدى دول المنطقة في استخدام هذه التقنيات، ولكن يبقى التحدي الأول في غرفة الصف ومواجهة المعلم المباشرة.

وفي نهاية الجلسة الأولى، شكرت د. فاطمة المتحدث الأول د. شاكر على العرض المتميز والحوار المثري، وانتقلت للترحيب بالمتحدث الثاني السيد ريتشارد إنجرام، للحديث عن التحديات التي تواجه تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الدامج في دول الخليج العربية.

الجلسة الثانية: التحديات التي تواجه تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الدامج في دول الخليج العربية

المتحدث: السيد ريتشارد إنجرام، مستشار التعليم الشامل في منظمة الـ UNESCO

في افتتاح الجلسة الثانية، أشادت د. فاطمة بجهود دول الخليج في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة ودمج المعاقين في التعليم، وأشارت إلى أن كل دول الخليج أصدرت دون استثناء قوانين لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية, 2019)، وهي قوانين نص عليها الدستور، وتنص القوانين على الحقوق والرعاية، والفرص المتساوية لهم في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والتدريب والتأهيل، وتهدف هذه القوانين إلى ضمان حقوقهم وتوفير جميع الخدمات في حدود قدراتهم وإمكاناتهم والحصول على الأدوات والأجهزة ووسائل النقل والمعدات التي تساعدهم على التعلم والتأهل والحركة والتنقل وحماية المعاقين من الإيذاء النفسي والجسدي وهناك جهود تميزت بها كل دولة من دول المجلس ، مثل إعلان الدوحة لتعزيز حقوق ذوي الإعاقة حول العالم (United Nations, 2019) عام 2019 والذي خرج بتوصياته الإحدى عشر (Qatar Social Work, 2019) ليصبح بمثابة إطار مرجعي لدمج ذوي الإعاقة في خطط التنمية المُستدامة لعام 2030، كما صادقت دولة قطر على العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وأحرزت تقدمًا كبيرًا بهذا المجال. وفي الإمارات العربية المتحدة يعتبر القانون الاتحادي رقم 29 لسنة 2006 بشأن حقوق المعاقين والمعدل بقانون اتحادي رقم 14 لعام 2009 أول قانون يصدر في الدولة لحماية أصحاب الهمم (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة, 2023)، فمن ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030 للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات والتي نصت على تمكين أصحاب الهمم في الدولة والمستندة على ستة محاور وهي " الصحة وإعادة التأهيل التعليم التأهيل المهني والتشغيل إمكانية الوصول الحماية الاجتماعية والتمكين الأسري إضافة إلى الحياة العامة والثقافة والرياضة، وما زالت الدول تعمل جاهدة في هذا المجال لدعم الجهود والمبادرات التي تصب جميعها في محاولة جادة لدمج ذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة في التعليم.

وأشارت كذلك إلى ممارسات متعددة وجهود مبذولة في دول الخليج لدمج المعاقين في المجتمع التعليمي والتكاتف بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الدول الأعضاء في إنشاء مراكز تدريب وتأهيل لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، ويختلف ذلك من دولة إلى أخرى من حيث الكثافة والجودة، ونذكر من ذلك على سبيل المثال وليس الحصر:

- **دولة قطر:** تميزت دولة قطر بقاعدة بيانات للمراكز والعيادات والمدارس في القطاع الحكومي والخاص لتسهيل الوصول إليها وهي متنوعة ما بين رعاية وعيادة تخصصية وتأهيل وتدريب، وصل عددها ما يقارب 200 جهة.
- **المملكة العربية السعودية:** عدد المراكز غير الحكومية (202) مركزاً موزعة على مختلف مناطق المملكة، والحكومية بلغ عددها حتى وقتنا الحاضر 76 جمعية ومركزًا.
- **سلطنة عمان:** 88 مركزًا للتدريب والتأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة.
- **الإمارات العربية المتحدة:** 59 مراكز حكومية وخاصة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الإماراتي.
- **مملكة البحرين** 46 مركزًا لتأهيل ذوي الإعاقة، منها 6 مراكز تابعة للحكومة و43 مركز أهلي وخاص يخضع لإشراف وزارة التنمية الاجتماعية، وتقدم خدمات نوعية ومتكاملة لمختلف الإعاقات.
- **دولة الكويت:** 52 مدرسة دمج ذوي احتياجات خاصة، وعدد من مراكز التأهيل والتدريب وصل عددها 15 مركزًا.

كما ظهرت مبادرات تصب في ذات الاهتمام أهمها الجمعية الخليجية للإعاقة: إحدى المبادرات المشتركة بين الدول الأعضاء ومقرها **مملكة البحرين**، والتي تقيم ملتقى دائمًا لرسم السياسات والتخطيط والتنسيق والمتابعة والدعم لجميع الأنشطة المبذولة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الشراكة مع المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية في دول الخليج العربية.

- **دولة قطر:** إقامة أول بطولة لكأس العالم لكرة القدم عام 2022 تكون صديقةً لذوي الإعاقة، وتمكينهم من التمتع بالحق في الرياضة. ومشروع ديما (الأجهزة المساندة)، حيث تقوم إدارة شؤون كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتقديم الأجهزة المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكين هذه الفئة من الاعتماد على نفسها سواء في المنزل أو خارجه. ومبادرة تمكين التي تهدف إلى تعزيز قدرات وإمكانيات ذوي الإعاقة من خلال تقديم الدعم اللازم في مختلف المجالات.
- **دولة الكويت** برنامج "احلم"، ويهدف إلى تطوير قدرات الخريجين ومساعدتهم في إيجاد عمل في شركات القطاع الخاص. وبالفعل تم تخريج الدفعة الأولى من البرنامج.
- **الإمارات العربية المتحدة:** يعتبر المشروع الوطني لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة الذي أطلقته مؤسّسة زايد العليا لأصحاب الهمم في عام 2008 في أبو ظبي تحت شعار "حياتنا في اندماجنا" من المبادرات الرئيسية لدمج أصحاب الهمم في المجتمع، ومبادرة إنسان والتي تهدف إلى تعزيز مشاركة وتضامن المجتمع مع ذوي الإعاقة من خلال توفير الدعم اللازم وتطوير البنى التحتية لخدماتهم.
- **سلطنة عمان:** مبادرة رؤية عمان 2040، **وتعتبر** جزءًا من رؤية السلطان قابوس بن سعيد لتطوير المجتمع وتعزيز التنمية المستدامة في سلطنة عمان. وتتضمن هذه الرؤية جهودًا لدعم ذوي الإعاقة وتوفير الفرص والخدمات التي تساعدهم على المشاركة الكاملة في المجتمع.
- **المملكة العربية السعودية**: مبادرة "نماء" وتُعنى بتطوير البنى التحتية والخدمات لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز دورهم ومشاركتهم في المجتمع. ومازالت الجهود مستمرة مع استمرار الحاجة والطلب.

وبعد هذه المقدمة حول الجهود المبذولة في دول الخليج العربية، أتاحت د. فاطمة ساحة الحديث للسيد ريتشارد للحديث حول التحديات التي تواجه دول الإقليم بشأن التعليم الشامل.

بدايةً، طرح **السيد ريتشارد** مفهوم التعليم الشامل من منظور عالمي، وكيفية تقديم اليونسكو للتعليم الشامل كمفهوم، وهي ربما طريقة مختلفة للتفكير وزاوية جديدة للنظر في هذا المفهوم. وفي تعريفه للتعليم الشامل أكد السيد ريتشارد أن التعليم الشامل حسب ما تراه منظمة الـ UNESCO، هو عملية تحويلية تكفل المشاركة والوصول إلى فرص تعليمية ذات جودة للأطفال واليافعين والبالغين، مع احترام الاختلاف، وإزالة كافة أشكال التمييز خلال التعليم (UNESCO, 2019). وعلق المتحدث على موضوع الاختلاف وكيف يمكن أن يكون عاملًا إيجابيًا ومثريًا في العملية التعليمية يزيد من قيمتها وانخراط الطلبة فيها، على عكس ما يعتقده بعض منتسبي التعليم أنه تحدٍّ أو مشكلة.

وقبل الاستفاضة في شأن التعليم الشامل، تحدث السيد ريتشارد عن المفهوم المعاكس وهو الاستبعاد أو الإقصاء والحرمان الذي يعاني منه بعض الأطفال واليافعين والبالغين حول العالم؛ فهناك 250 مليون طفل خارج المدارس، ومئات الملايين داخل الفصول الدراسية، ولكنهم لا يتعلمون بالشكل الجيد والمطلوب، كما أن 50% من الطلبة ذوي الإعاقة حول العالم لا يذهبون إلى المدرسة، وقد تصل نسبة الحرمان من التعليم لدى هذه الفئة إلى 90% في بعض مناطق أفريقيا. وتشير الإحصائيات أن هناك 130 مليون فتاة حول العالم لا يحصلون على التعليم،

بالإضافة إلى الأطفال في مناطق النزاعات والحروب الذين بلغ عددهم 27 مليون طفلًا تم إحصاؤهم قبل جائحة كورونا، ومن المؤكد أنا هذا العدد قد زاد كثيرًا بعد الجائحة، وكذلك فإن نصف الأطفال اللاجئين حول العالم لا يذهبون إلى المدرسة ولا يتلقون التعليم الملائم.

هذه الإحصائيات المؤلمة هي جانب من مشاكل التعليم الشامل في العالم، والجانب الآخر يتمثل في الأطفال الذين يذهبون فعلًا إلى المدرسة، ولكنهم لا يتعلمون ولا يتجاوبون مع عملية التعلم. وعند الحديث عن التعليم الشامل لابد من النظر في كلا الجانبين؛ إذ ينبغي أن يذهب الجميع إلى المدرسة، ولكن علينا أن نهتم أيضًا بما يفعلونه في المدرسة، وكيف نغير التعليم بطريقة تجعل الانخراط والتعلم والانتماء ممكنًا لهم جميعًا على اختلافهم، بحيث يصمم ليكون تعليما مشوقًا وثريًا بالتنوع الطبيعي والاختلاف بين الطلاب من الأصحاء ومن ذوي الإعاقة، وأن يُنظر لهذا الاختلاف بشكل إيجابي، وهذا لن يكون إلا بتغيير تفكيرنا حول الشمولية واعترافنا بأنها مفيدة لنا جميعًا، وأنها مسارٌ نحو التميز التعليمي لكل الفئات بغض النظر عن حالتهم الصحية.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في مجال التعليم الشامل خلال الثلاثين عامًا الماضية، إلا أن هناك الكثير مما يجب القيام به حول العالم (UNESCO, 2024)، وفي هذا الشأن وضع السيد ريتشارد مقترحات لتجويد وتحسين وضع ذوي الاحتياجات الخاصة عبر التعليم في المدارس وطرق الدمج المرغوبة، أهمها:

- ضرورة بذل المزيد من الجهود نحو الشمولية الفعالة لجميع المتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة، استنادًا إلى ثلاثة عقود من التقدم منذ بيان (سلامانكا) الذي نص في مجمله على حقوق الشباب ذوي الإعاقة (UNESCO, 1994).
- معالجة أزمة التعلم على جهتين: وذلك في ضوء وجود ما يقارب 250 مليون من الأطفال واليافعين خارج المدارس، إلى جانب عدد كبير من الطلاب في الفصول الدراسية غير المتفاعلين في التعليم، وضرورة معالجة هذين التحديين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الرابعة.
- الابتعاد عن النموذج التقليدي للتعليم لضمان الشمول والمشاركة لجميع المتعلمين في المدارس، والمبنية على مبادئ المنافسة والمقارنة، فهي تغذي بطبيعتها المنافسة، والخطوات التي تم اتخاذها في مجال التعليم الشامل منذ سلامانكا قد حدثت على الرغم من القيود الهيكلية لأنظمتنا التعليمية، وليس بسببها.
- مراعاة الاختلاف الموجود بين المتعلمين بغض النظر عن وجود الإعاقة من عدمه، وضرورة أن يتكيف التعليم مع الاحتياجات المختلفة لهؤلاء الطلبة في الفصل الدراسي. ولكي يحدث ذلك، يجب تحسين تدريب المعلمين وتأهيلهم بشكل جيد، ومن ثم منح المعلمين الثقة والحرية في إدارة العملية التعليمية داخل الفصل الدراسي.
- التركيز على تعليم المهارات كالتفكير النقدي وحل المشكلات واستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، لأن هذه هي المهارات التي سيحتاجها المتعلمون في الحياة الواقعية وينبغي أن تكتسب في سن مبكرة، ويشمل ذلك الفئات المهمشة وذوي الإعاقة وجميع الطلبة.
- من المهم توظيف طرق التقييم التكويني لقياس أداء الطلبة بدلًا من الاختبارات التقليدية التي عادة ما يحدث فيها الغش.
- على الجميع الرجوع إلى دليل اليونسكو للتعليم الشامل للإعاقة والتفكير النظامي فهو دليل مفيد للتنفيذ (UNESCO, 2021, 2024).
- إنشاء أنظمة تعليمية حقيقية شاملة، مما يتطلب تحولاً في وجهة النظر وإعادة صياغة نهجنا تجاه الشمولية.

- أخيرا التوصية لجميع الأطراف المعنية سواء داخل قطاع التعليم أو خارجه بضرورة المساهمة في إعادة تصميم أنظمتنا التعليمية، والأفعال التعاونية والمتسقة التي بإمكانها المساعدة على التحول والتغيير المستمر.

وأشار **السيد ريتشارد** إلى أهمية عمل النظام التعليمي بأكمله بشكل متماسك لجعل الإدماج حقيقة واقعية، يشمل ذلك كل من يعمل في المنظومة التعليمية وجميع الأفراد المؤثرين من خارج المنظومة من قادة المجتمع وخبراء البيانات والأشخاص ذوي الإعاقة، وأوضح أن وزارات التعليم تقوم بمواقف جيدة لتسهيل التعاون بين الأطراف المعنية وقيادة المبادرات العابرة للقطاعات. ونوه إلى مسؤولية قادة المدارس والمجتمعات عن قيادة التغيير على مستوى القاعدة الشعبية، وأن لكل من مطوري المناهج، ومدربي المعلمين، ولجان الامتحانات دور في تعزيز بيئات تعليمية أكثر شمولية، كما أكد على ضرورة النظر إلى التعليم الشامل على أنه فرصة للتعامل مع التحديات العالمية التي نواجهها جميعًا حاليًا. وأن هذا ينمي في المجتمعات مبادئ العدالة والإنصاف والمساواة، وليس فقط كوسيلة للتعلم.

وأشار في نهاية حديثه إلى أن العالم بشكل عام ليس على المسار الصحيح للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وأن عليهم اتباع خطوات للتغيير والتحسن ليكون الجيل القادم قادرًا على التكيف وناقدًا ومتقبلاً للاختلاف. وهذا لن يكون إلا ضمن خطة استراتيجية تتابع وتنفذ للوصول للغايات المنشودة.

وفي نهاية الجلسة شكر السيد ريتشارد الحضور. وعقبت د. فاطمة على التحدي المطروح، وشكرته بدورها وأثنت على العرض وأيدت بعض النقاط المطروحة خلاله وعلى رأسها أهمية تصحيح النظرة إلى الاختلاف واعتباره عاملًا إيجابياً ومثريًا، ودور الإعلام في نشر الوعي لتغيير هذه النظرة. وألقت الضوء على أهمية وجود أطر العمل التي تنظم التعليم الشامل، وسألت السيد ريتشارد حول مدى توفر مثل هذه الأطر والمبادرات حول العالم، وأفاد المتحدث بصعوبة الوصول إلى أمثلة حول تغيير أنماط التفكير حول التعليم الشامل لأن قياس الوعي ونمط التفكير من الأمور التي يصعب قياسها وتقييمها، رغم ذلك فإن اليونسكو تعمل اليوم مع أصحاب المصلحة في جنوب أفريقيا من داخل الميدان التعليمي وخارجه لتطوير مجموعة من البرامج التدريبية والتوعوية حول التعليم الشامل وأهميته للمجتمع المحلي والدولي على وجه العموم لتحقيق العدل والوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

وفي سياق الوصول للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي سألت د. فاطمة المتحدث عن تعليقه حول الفروقات الموجودة في إمكانية الوصول إلى مثل هذه التقنيات عمومًا بين الطلبة وخصوصًا ذوي الاحتياجات الخاصة، وعلق السيد ريتشارد أن البحث ما زال قاصرًا حول هذه النقطة وهو ما يمكن إصلاحه من خلال توفير تعليم ذي جودة في مناطق الاحتياج، ومن خلال عمله مع الجهات ذات العلاقة بتكنولوجيا التعليم على اختلافها بما في ذلك الذكاء الاصطناعي أكد المتحدث أن كل مجتمع ينبغي أن يعمل بما يتوفر لديه من موارد وإمكانات لدمج التكنولوجيا الملائمة والمتوفرة، وأشار إلى أهمية توعية أصحاب المصلحة في تلك المجتمعات من قادة ومعلمين بأهمية التعليم الشامل والطرق الملائمة لتوفيره بما يتوفر لديهم من موارد.

وقد اختتمت د. فاطمة الحوار بالتنويه إلى جهود المركز في تطوير أداة تدريبية للقادة والمشرفين في مجال التعليم الشامل وخاصة لذوي الإعاقة بالتعاون مع منظمة الـ UNESCO والسيد ريتشارد كباحث رئيس في هذه المشروع، وشكرت د. فاطمة المتحدث وانتقلت لتقديم الجلسة الثالثة والترحيب بالأستاذ خليفة اليافعي للحديث حول التحديات التي تواجه التعليم العالي فيما يتعلق بربط مخرجاته باحتياجات سوق العمل.

الجلسة الثالثة: التحديات التي تواجه التعليم العالي فيما يتعلق بربط مخرجاته، من خلال استراتيجية واضحة تلبي احتياجات سوق العمل

المتحدث: السيد خليفة اليافعي، الرئيس التنفيذي لأكاديمية قطر للمال والأعمال

استهلت د. فاطمة الحديث في هذا المحور ببعض الإنجازات التي حققتها مؤسسات التعليم في دول الإقليم، والصعود الذي شهده عدد من الجامعات العربية والخليجية في ترتيبها العالمي في التصنيفات المتداولة، على سبيل المثال، في العام 2024 وفقًا لتصنيف QS العالمي الذي تدخل في تصنيفه قرابة 1500جامعة على مستوى العالم (Quacquarelli Symonds, 2024)، نجد بعض الجامعات العربية قد احتلت مراتب مرموقة، ومنها:

- جامعة الملك عبد العزيز - المركز 143
- جامعة قطر - المركز 173
- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - المركز 180
- جامعة الإمارات العربية المتحدة - المركز 290
- جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا - المركز 230
- جامعة حمد بن خليفة - المركز 310
- جامعة السلطان قابوس - المركز 454
- جامعة العلوم التطبيقية في البحرين - المركز 582
- جامعة الشرق الاوسط الأمريكية في الكويت - المركز 671
- كما احتلت قطر المرتبة الأولى عربياً والرابعة عالمياً في مؤشر جودة النظام التعليمي لعام 2020.

وفي مايو 2020، حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة السادسة عربياً ضمن قائمة أفضل أنظمة التعليم بالعالم، وفي المرتبة الـ 54 عالمياً من بين 93 دولة ضمن مؤشر جودة التعليم، ونالت الكويت المركز الثامن عربياً والـ97 عالمياً ضمن مؤشر جودة التعليم لعام 2020، في مؤشر التعليم لعام 2020، واحتلت عُمان الترتيب 107 عالمياً، والترتيب العاشر عربياً، وكذلك حققت الإمارات العاشر عالمياً، والترتيب الثاني عربياً بعد دولة قطر في مؤشر التعليم لعام 2020، كما نالت البحرين تصنيفاً عالياً ضمن قائمة نشرتها صحيفة "CEO World" الأمريكية، في مايو 2020، لأفضل الأنظمة التعليمية في العالم، التي من شأنها مساعدة الناس في اختيار الأماكن والجامعات التي يحلمون بمتابعة دراستهم فيها وزيادة تحصيلهم العلمي (الخليج أونلاين, 2021).

ونوهت د. فاطمة إلى وجود عدد من التصنيفات العالمية لتقييم الجامعات بناء على الارتباط بمحرك Scopus، مثل تصنيف QS وتصنيف سنغافورة، ونتفهم أن كل جامعة قد تستخدم التصنيف الذي يبرز جهود الجامعة، ووجهت د. فاطمة السؤال للأستاذ خليفة عن مدى مصداقية هذه التصنيفات، وتأثيرها على واقع الجامعات الخليجية، والعوامل التي ينبغي مراعاتها في هذا السياق عند النظر في هذه التصنيفات.

أيد السيد خليفة اليافعي ما ذكرته د. فاطمة حول التصنيفات الموجودة لتقييم الجامعات على المستوى الدولي وطريقة استخدام الجامعات لهذه التصنيفات، وقبل حديثه عن مصداقيتها وجه السيد خليفة السؤال للجمهور للتصويت حول أهمية هذه التصنيفات، واتضح أن عددًا لا بأس به يعتقد بأهمية هذه التصنيفات، وأشار السيد خليفة إلى أهمية هذا التصنيف بالفعل للجامعات، ولكن في المقام الأول هي مهمة للدول التي تحتضنها للانطباع الذي يعطيه ترتيب الجامعات في الدولة عن اهتمامها بالتعليم ومخرجاته. وفي المقام الثاني، نجد أن التصنيفات الدولية للجامعات مهمة للطلبة وأولياء الأمور في اتخاذ القرار حول انضمام الطالب للجامعة، وفي المقام الثالث تفيد هذه التصنيفات في جذب التمويل للجامعات من الشركات والمؤسسات الدولية لدعم برامجها وتعزز فرص التعاون بين المؤسسة التعليمية والقطاعات الأخرى في المجالات البحثية وغيرها. وأخيراً تستخدم هذه التصنيفات بشكل كبير في التسويق والتموضع للجامعات لجذب الطلبة، وقد تكون هذه التصنيفات في مجال محدد مثل أفضل الجامعات في البرامج البحثية أو الرياضية، وقد شهدنا في الفترة الأخيرة صعودًا ملحوظًا للجامعات العربية والخليجية في هذه التصنيفات، مثلًا في تصنيف QS، نرى من ذلك ترقي 15 جامعة عربية ضمن أفضل 500 جامعة، وثلاث جامعات عربية ضمن أفضل 200 جامعة ومنهم جامعة قطر، وهي أرقام لم نكن نراها سابقًا للجامعات العربية.

وفي شأن مصداقية التصنيفات الدولية، أشار السيد خليفة إلى حتمية وجود بعض التحيزات في تقييم وتصنيف الجامعات، وذكر بعض العوامل التي تساعد في فهم هذه التصنيفات والتعامل معها من حيث المصداقية وتؤثر فيها بشكل أو بآخر، ومنها:

- الشفافية ووضوح المنهجية: المعايير التي يستخدمها التصنيف الدولي في تقييم الجامعة وتحديد مستواها وترتيبها.
- وزن المؤشرات ومبرراتها: المبررات والأسس المستخدمة في تحديد وزن كل معيار من معايير التقييم.
- خلو الاستبانات المستخدمة في جمع بيانات الجامعات من التحيز.
- الثبات والاستقرار في نتائج التصنيف على مرور السنوات.
- مصادر البيانات ودقتها لدى الجامعات لتزويد الجهات القائمة على التصنيف بها.
- سمعة الجهات القائمة على إعداد هذه التصنيفات.
- المراجعات النقدية والدراسات المنشورة حول التصنيفات الدولية.
- فعالية التواصل بين المؤسسات التعليمية والجهات القائمة على إعداد التصنيفات الدولية.
- الملاءمة العالمية والمحلية، فقد لا تتناسب معايير التقييم مع بعض الثقافات المحلية لبعض الدول مما يعرضها للظلم في بعض معايير التقييم (من ذلك موضوع الاختلاط على سبيل المثال).

وأخيرًا في شأن التصنيفات الدولية، أشار السيد خليفة إلى أهمية بناء جسور تواصل بين مؤسسات التعليم العالي في الإقليم، والتواصل معهم بشأن معايير التقييم التي لا تتناسب مع الواقع الثقافي للجامعة، وأن مدى تقبلهم لمثل هذه المقترحات يعد أحد معايير مصداقية التصنيف ومرونته في التعامل مع المؤسسات التعليمية بعدالة، وأكد السيد خليفة على أهمية التصنيفات الدولية ومساهمتها الإيجابية في موضوع التنافسية بين مؤسسات التعليم العالي، وهو تنافس حميد يرفع مستوى الأداء، وينعكس على الدعم الحكومي ودعم المؤسسات الخاصة لهذه الجامعات، حيث تتنافس تلك المؤسسات بدورها في دعم الجامعات المحلية المتميزة.

وتعليقًا على حديث السيد خليفة، أكدت د. فاطمة على النقاط الخاصة بأهمية جودة ودقة البيانات المقدمة إلى جهات التصنيف، وعلى الدور الذي تلعبه التصنيفات الدولية في اتخاذ القرارات من قبل أولياء الأمور والطلبة تجاه اختيار الجامعة الملائمة، ثم انتقلت للحديث حول ظاهرة جديدة وهو حضور التعليم الدولي العالي في الإقليم، حيث شهدت دول الخليج افتتاح فروع لعدد من الجامعات الأجنبية، وصار بعضها يتسابق للتواجد في هذه الدول، وطلبت د. فاطمة من متحدث الجلسة الاستفاضة في الحديث حول هذه الظاهرة.

أشار السيد خليفة أن لهذه الظاهرة مصطلح متداول وهو التعليم العابر للقارات أو Transnational Higher Education، وله أوجه متعددة، منها ما يسمى الـ Branch Campus بحيث تفتح الجامعة فرعًا لها في دولة أخرى ولكن يدار هذا الفرع بالكامل من الجامعة الأم، ومنها ما يتم بالشراكة مع جامعة أو مؤسسة تعليمية محلية تقوم على الجانب الإداري للعملية التعليمية، وهي الطريقة التي تعمل بها أكاديمية قطر للمال والأعمال بالشراكة مع جامعة Northumbria، ومن المهم أن نشير إلى أن دول الخليج العربي قد أصبحت بيئة جاذبة للتعليم الدولي، ونجد أن ثلث الجامعات الدولية والعالمية موجود في الإقليم وخاصة في دولة قطر وكذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي مطلع هذا العام بدأت المملكة العربية السعودية باستقطاب عدد من الجامعات وعقد الشراكات معها، وشهدنا من ذلك مؤخرًا توقيع اتفاقيات لأربع جامعات دولية تبدأ عملها بالمملكة في مطلع سبتمبر المقبل.

وبعد الحديث حول هذه الظاهرة ضمن مقدمات هذه الجلسة، انتقلت د. فاطمة لمناقشة المحور الأساسي المتعلق بمخرجات التعليم العالي ومدى مساهمتها في خدمة احتياجات سوق العمل في الإقليم، وكيفية ربط هذه المخرجات بمتطلباته المتغيرة، وأشارت إلى ما جاء في بعض التقارير التي تصدرها منظمات دولية مثل البنك الدولي ومنظمة الـ UNESCO في ظل التغيرات المتسارعة في الساحة التكنولوجية أن 60% من طلبة المدارس سيعملون في وظائف لم تخلق بعد! مما يجعل الأمر يبدو عقيمًا ويزيد من أهمية التركيز على إكساب الطلبة للمهارات، وهو أمر أيدته د. فاطمة من قراءتها للميدان التربوي، وتساءلت حول إمكانية ربط مخرجات التعليم حقيقة بسوق العمل الديناميكي الذي يتغير بسرعة مربكة.

في تعقيبه على هذه النقطة؛ أكد السيد خليفة على دور استراتيجيات التنمية الوطنية للدول في فهم السياق الذي يُسيّر سوق العمل، ولكن التسارع في تطور التكنولوجيا يصنع فجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل وهي فجوة دائمًا يمكن تقليل حجمها أو تخفيف آثارها من خلال التعليم التقني أو المهني Vocational Education وهو مطبق بطرق مختلفة منها أن ينتقل الطالب خلال فترة دراسته الجامعية إلى بيئة عمل حقيقية يمارس فيها المهنة لمدة معينة، سنة على سبيل المثال، ثم يعود إلى الحرم الجامعي ليستكمل فترة التعليم. كذلك يمكن تقليل الفجوة بين التعليم وسوق العمل من خلال الإرشاد والتوجيه الوظيفي، وهو مجال غائب بشكل كبير في دول المنطقة، والجهود فيه متفاوتة بين الدول وبين المؤسسات التعليمية، والسبب في ذلك يعود إلى قلة المتخصصين في هذا المجال رغم أهميته في ربط التعليم بسوق العمل سواء كان في مراحل التعليم الجامعي وحتى في التعليم ما قبل الجامعي. وكذلك ينبغي ألا نغفل الدور المهم لـ تطوير التربويين من معلمين ومحاضرين وأساتذة جامعيين، فبعض التخصصات تقفز في التطور أثناء فترة دراسة الطلبة لتتعدى معرفة وقدرات المعلمين، من ذلك مثلًا تخصص التسويق، فيجد المعلم أو المحاضر نفسه غائبًا عن الأمور التي يتحدث فيها الطلبة بحكم متابعتهم لما يحدث في الساحة التكنولوجية ويؤثر في التخصص الذي يدرسونه، وعليه فمن المهم أن يواكب التربويون ما يحدث العالم خاصة تلك التطورات التي تطرأ على تخصصاتهم. وأخيرًا نشير إلى أهمية تعزيز الشراكات لسد الفجوة بين التعليم وسوق العمل سواء بين التعليم والقطاع الخاص، أو بين المؤسسات التعليمية ذاتها، والاستعانة بهذه المؤسسات في مختلف الأمور، منها مثلًا تطوير وتكييف المناهج التطبيقية، خاصة تلك التي ترد من الجامعات الدولية، لتتناسب مع الواقع

المحلي، يشمل ذلك دراسات الحالة وغيرها من الممارسات التعليمية. وأخيرًا ينبغي أن نشير إلى أهمية المجالس الاستشارية من أصحاب المصلحة وأصحاب الأعمال وخريجي الجامعات ودورهم في تقديم المشورة للجامعات في تحسين مناهجهم الدراسية وأساليبهم التدريسية.

وفي مداخلة لـ د. شاكر الأشول، أكد أن الشهادة الجامعية وحدها لن تكفي لانخراط الخريج بشكل فعال في بيئة عمله، ويمكن للمؤسسة التعليمية أن تجهز الطالب ببعض الأدوات والمهارات الإضافية من خلال الأنشطة وبرامج التدريب، فمثلًا من المهم أن يتمكن الطالب من كتابة سيرته الذاتية ويتعرف على شبكات التواصل المهنية كـ LinkedIn، ويتعرض لبيئات عمل حقيقية من خلال برامج التدريب الداخلي Internships ليتمرن خلالها على التعامل مع الضغوط والتعاطي مع زملاء العمل، يضاف إلى ذلك ينبغي للمؤسسة التعليمية أن تشجع الطالب على التعلم الذاتي والالتحاق بالبرامج التدريبية الحرة، وكل ذلك يمكن أن يسهم في تعزيز إمكانات الطالب من زوايا مختلفة إلى جانب التعليم الأكاديمي ليصبح أكثر جاهزية لسوق العمل، وطرح الدكتور أمثلة على هذه النقاط من سياق عمل المعهد العالمي للدراسات مع الطلبة.

التوصيات العامة

بناءً على محاور الندوة والنقاشات والمداخلات، خرجت الندوة بعدة توصيات لتعزيز التعليم في دول الخليج ومعالجة التحديات بشكل مستمر وحسب التطور والتجديد المتسارع.

توصيات المحور الأول

يتيح الذكاء الاصطناعي الفرص الهائلة للتعليم الحديث في دول الخليج العربية، وتطوير البنية التحتية التقنية، وتعزيز التعليم والتدريب، ودعم البحث والتطوير، لذلك يجب وضع التشريعات اللازمة لضمان الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنيات. وتجاوز هذا التحدي سيعزز الابتكار، ويحسن الكفاءة لذلك سنتجاوز بعض هذه التحديات من خلال التوصيات التالي:

التوصيات للمعلمين والقادة التربويين

- يجب التعامل مع الذكاء الاصطناعي ككائن رقمي، وهذا يفرض علينا التفكير والتخطيط بروية واستراتيجية لتوظيفه في العملية التعليمية.
- توظيف الذكاء الاصطناعي بشكل صحيح وفاعل، مما يفرض علينا مراجعة الرؤية والفلسفة التعليمية وتحديد الاحتياجات من أجل مواءمة نشر وتوظيف الذكاء الاصطناعي بالشكل المناسب لدعم نجاح الطلاب وتطوير التعليم.
- التطورات الحالية والمتوقعة مستقبلاً في سوق العمل يمكنها أن تمثل مرجعية للمجتمعات أثناء إجراء مراجعات دورية للمناهج التعليمية لضمان الصلة والاستجابة للتغيرات في احتياجات المجتمع والصناعات المختلفة.
- تطوير وتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي يحتم علينا إنشاء شراكات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية والشركات التقنية لتحديث المناهج وتوفير رؤى حديثة لتطوير المنهج.
- يمكننا تطوير أداء المعلمين من خلال توظيف أدوات التدريب المدعومة بالذكاء الاصطناعي والمنصات التعليمية المخصصة.
- استخدام استراتيجيات التعليم المعتمدة على البيانات واتخاذ القرارات المناسبة المرتبطة بتوظيف الذكاء الاصطناعي وأدوات التقنية المختلفة ستحدد مدى نجاحنا في تطوير منظومات التعليم لدينا.
- الاستثمار في توظيف الذكاء الاصطناعي يعني النظر في ذلك التوظيف بشكل متكامل ينعكس على الاستثمار في البنية التحتية ووضع الرؤى المناسبة وتأهيل القيادات المدرسية وسن التغييرات الإدارية والنظامية التي تعتبر أساسية وضرورية لضمان النجاح والاستدامة في عملية تطوير التعليم.

أخيرا إعادة النظر في استخدامات الذكاء الاصطناعي وتجنب طرحه بشكل عشوائي لا يخدم التعليم. وإنما ينبغي دراسة الأدوات المتاحة وأثرها على أصحاب المصلحة على رأسهم الطالب والمعلم، حيث يجب توضيح الأثر لكل أداة، وغير ذلك قد يسبب إرباكاً في العملية التعليمية وهدرًا في الموارد دون تحسين فعلي في جودة التعليم، بل قد يعوق تحقيق الأهداف التعليمية المرجوة، ويؤدي إلى نتائج غير متوقعة وغير محمودة.

توصيات المحور الثاني:

- دمج ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال تعديل السياسات التعليمية، وتوفير برامج تدريبية موجهة، وتحسين البيئة المكانية، ودعم التكنولوجيا المساعدة، والنظر إلى أن دمج ذوي الإعاقة ليس فقط حقاً إنسانياً لهم بل أيضاً ضرورة اقتصادية واجتماعية تسهم في زيادة مشاركة ذوي الإعاقة، وتحسين جودة حياتهم، وتمكينهم اقتصادياً.
- نشر الوعي بأهمية دمج ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- زيادة الوعي وإقامة البرامج التدريبية للمعلمين حول كيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.
- المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية والتكنولوجيا المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة لدمجهم في المجتمع التعليمي.
- استمرار الدعم النفسي والاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة.
- تمهيد وتحضير الأفراد لقبول فئات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في الصفوف العادية بنسبة أكبر، وضرورة إعادة النظر في سياسات قبول الطلبة في المدارس منعًا للتمييز، ودعمًا للتعليم الشامل المتاح للجميع.
- وضع استراتيجيات مشتركة لدمج أصحاب الاحتياجات الخاصة ومتابعة تنفيذها.
- تغيير السياسات التعليمية وإعطاء ذوي الاحتياجات امتيازات أكبر.

توصيات المحور الثالث:

التأكيد على أن ربط التعليم العالي بسوق العمل سيسهم في تقليل الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل، وانخفاض معدلات البطالة، وتعزيز الابتكار، ورفع جودة التعليم، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الجلسة:

- إعطاء أهمية للتصنيفات الجامعية لما توفره من دافعية للتميز والمنافسة.
- تعديل وإضافة بعض البنود الخاصة بالجامعات بدول الخليج كون المدخلات والمخرجات وخصوصية البيئة تختلف عن غيرها. ويفضل أن تقوم بذلك جامعة الدول العربية بأن تستحدث على الأقل تصنيفًا خاصًا بجامعات الدول العربية يوازي تصنيف QS.
- تحديث المناهج الدراسية ومواءمتها مع سوق العمل لتقليل الفجوة بينهما.
- تعزيز الشراكات بين الجامعات والشركات لضمان مواءمة المناهج مع احتياجات سوق العمل.
- زيادة فرص التدريب العملي والتعاوني للطلاب في مجالات عملهم المستقبلية خلال أو بعد التعليم العالي.
- التوجيه المهني والوظيفي وزيادة الوعي حول الفرص الوظيفية المختلفة المتاحة في السوق المحلي والدولي.
- تعزيز إمكانات الطالب الجامعي ليكون جاهزا لسوق العمل في ظل التطور السريع لسوق العمل وسد الفجوة ما أمكن.

مداخلات الضيوف

شهدت القاعة تفاعلا واضحا في نهاية الندوة؛ نظرا لأن التحديات المطروحة تمس مجتمع التعليم، خاصة وأن هدف الندوة ليس فقط تسليط الضوء على المشاكل ووضع الحلول من وجهة نظر واحدة، ولكن أيضاً الخروج بأفكار وحلول قابلة للتنفيذ يمكن أن تحدث فرقاً حقيقياً في تحسين جودة التعليم وتعزيز قدرات طلابنا لمواجهة المستقبل بثقة وتميز، لذلك تم فتح باب النقاش وتوالت الأسئلة، وكان معظمها يدور حول دمج الذكاء الاصطناعي وما يترتب على هذا الدمج، وكيفية السيطرة على هذه التقنية.

وكانت الردود على الأسئلة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي بأن هذه التقنية ستدخل المنظومة التعليمية تدريجيا عبر تحديد الهدف منها وتدريب المعلمين كيفية التعامل معها، وأنها تجربة تستحق أن نخوضها ولا نستخدم لفظ سيطرة، بل نستخدم لفظ توظيف ليكون الدمج ممنهجًا؛ لأن هذه التقنيات أصبحت واقعا؛ مما يتطلب توظيفها والاستفادة منها.

الخاتمة

اختتمت الندوة بالتأكيد على أهمية العمل المشترك بين جميع الجهات المعنية لتحقيق تحسينات جوهرية في جودة التعليم في دول الخليج، والتأكيد كذلك على أن التعاون بين الحكومات والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص هو المفتاح لمواجهة التحديات الراهنة بفعالية وتحقيق التقدم والازدهار في النظام التعليمي، كما تم التنويه إلى أن تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل مدروس، ودعم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وربط التعليم العالي باحتياجات سوق العمل هي خطوات ضرورية لتحقيق نظام تعليمي متكامل ومستدام في المنطقة، وأن التدريب هو الوسيلة الأساسية لتحقيق التحسين والتجويد والتميز، بما يلبي تطلعات الأجيال القادمة ويسهم في التنمية المستدامة للمجتمع.

كما أكدت الندوة على أن تطبيق هذه التوصيات والمخرجات سوف تنعكس على الجهود التي يمكن أن تبذلها دول الخليج لمواجهة التحديات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، ودمج ذوي الإعاقة، وربط التعليم العالي بسوق العمل، مما يتطلب التزامًا جادًا من المؤسسات التعليمية والحكومات والقطاع الخاص؛ لتحقيق التغيير المطلوب بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي ضوء انعقاد هذه الندوة بنجاح حول "التحديات التي تواجه التعليم في محور دمج الذكاء الاصطناعي ودمج أصحاب الاحتياجات الخاصة وربط التعليم بسوق العمل"؛ فإنه من الضروري وضع خطة تنفيذية لتحقيق التوصيات التي تم الخروج بها. ويتطلب تنفيذ هذه التوصيات تعاونًا من مختلف الجهات المعنية لضمان التنفيذ الفعّال والناجح لها. ويتمثل دور المركز العربي للتطوير التربوي لدول الخليج أن يضع بين أيدي المهتمين هذه الندوة ومخرجاتها للاستفادة منها ومن التوصيات التي خرجت بها؛ لتكون ضوءًا مرشدًا لمن أراد تطوير المنظومة التعليمية.

وأخيرا؛ فإن المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج يعبر عن امتنانه لجميع المشاركين والمتحدثين الذين أسهموا بخبراتهم ومعارفهم في إثراء هذه النقاشات الثرية، كما يأمل المركز أن تكون هذه الوثيقة مرجعًا مفيدًا لكل من حضر ولكل من يسعى إلى تحسين وتطوير التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي.

نبذة عن المتحدثين

د. شاكر الأشول

المدير التنفيذي للمعهد العالمي للدراسات

د. شاكر الأشول
المدير التنفيذي
المعهد العالمي للدراسات

- شغل منصب مدير برامج الدعم العلمي في جدة بالمملكة العربية السعودية حيث أشرف على دعم مبادرات بحثية وعلمية مختلفة.
- بدأ مسيرته المهنية في التعليم بمدينة نيويورك، حيث عمل في إدارة التعليم لمدة خمسة عشر عامًا، درس فيها العلوم والتكنولوجيا وتولى أدوارًا تدريبية وإدارية كان آخرها التوجيه الإداري والتعليمي.
- ساهم في الإشراف على 25 مدرسة من مرحلة ما قبل الروضة وحتى الثانوية.
- يركز الدكتور شاكر الآن نشاطه على تقديم الذكاء الاصطناعي واستخداماته في مجال التعليم من خلال برامج تدريبية مختلفة للمعلمين والإداريين يطلقها المعهد العالمي.

ريتشارد إنجرام

مستشار التعليم الشامل في منظمة الـ UNESCO

ريتشارد إنجرام
مستشار التعليم الشامل
منظمة الـ UNESCO

- مستشار واختصاصي تعليمي في كل من منظمة الـ UNESCO والبنك الدولي.
- خبير في التعليم الشامل.
- مرشح في برنامج الدكتوراه لجامعة إكستر بالمملكة المتحدة.

خليفة اليافعي

الرئيس التنفيذي لأكاديمية قطر للمال والأعمال

أ. خليفة اليافعي
الرئيس التنفيذي
أكاديمية قطر للمال والأعمال

- مرشد مهني معتمد من الجمعية الوطنية للتطوير المهني في الولايات المتحدة الأمريكية.
- يحمل درجة الماجستير في الإرشاد المهني من جامعه ولاية بنسلفانيا.
- مرشح في برنامج الدكتوراه في التعليم العالي لجامعة لانكستر.
- له تاريخ حافل من العمل في تطوير التعليم العالي لأكثر من عشر سنوات.
- لديه خبرة واسعة في العمل مع الطلاب في قطر في مجالات الإرشاد المهني والتوظيف والتدريب.
- نشر العديد من المقالات البحثية في مجال التعليم العالي خلال السنوات الماضية.

المراجع العربية

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2019). *القانون (النظام) الاسترشادي الموحد لتمكين الأشخاص ذوي الاعاقة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية*. الأمانة العامة. https://shorturl.at/no1f9

البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (2023). *تشريعات داعمة لأصحاب الهمم*. https://shorturl.at/1O4XS

الخليج أونلاين. (2021). *في "اليوم الدولي للتعليم".. كيف حققت دول الخليج مراكز عالمية متقدمة؟* http://khaleej.online/2PkNvB

المجلس الوطني للتخطيط بدولة قطر. (2024). *استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة*. https://www.psa.gov.qa/ar/nds1/nds3/Documents/QNDS3_AR.pdf

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (2023). *مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي*. https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Documents/ai-principles.pdf

رجب، أ. (2024). سلطنة عمان تخصص 55 مليون ريال لدعم التحول الرقمي. *جريدة عمان*. https://shorturl.at/Q0FAt

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بالمملكة العربية السعودية. (2016). *رؤية السعودية 2030*. https://www.vision2030.gov.sa/ar/

منصة أبو ظبي للأعمال. (2021, July 12). *دولة الإمارات تطلق البرنامج الوطني للمبرمجين*. https://www.adsmehub.ae/ar/explore/post-details/uae-launches-the-national-program-for-coders

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القطرية. (2024). *أجندة قطر الرقمية 2030*. https://www.mcit.gov.qa/sites/default/files/digital_agenda_2030_full_version_arabic.pdf

وزارة المواصلات والاتصالات البحرينية. (2023, July). *وزارة المواصلات والاتصالات تنتهي من ترسية مناقصة الخطة الوطنية السادسة للاتصالات*. https://shorturl.at/BXjUF

المراجع الأجنبية

Hankins, E., Nettel, P. F., Martinescu, L., Grau, G., & Rahim, S. (2023). *Government AI Readiness Index 2023*.

Khan Academy. (2023). *Khanmigo*. https://www.khanmigo.ai/

Mustafa Suleyman. (2024, April). *What is an AI anyway?* TED.

Qatar Social Work. (2019). Doha Declaration. *Doha International Conference on Disability and Development*. https://www.un.org/development/desa/disabilities/wp-content/uploads/sites/15/2019/11/Doha-Declaration-Disability2019.pdf

Quacquarelli Symonds. (2024). *QS World University Rankings 2024: Top global universities*. QS World University Rankings 2024: Top global universities

UNESCO. (1994). *The Salamanca Statement and Framework for Action on Special Needs Education*. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000098427

UNESCO. (2019). *Cali commitment to equity and inclusion in education*. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000370910

UNESCO. (2021). *Welcoming learners with disabilities in quality learning environments: a tool to support countries in moving towards inclusive education*. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000380256

UNESCO. (2024). *Every learner matters and matters equally: making education inclusive; background document*. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000388991

United Nations. (2019). *Doha International Conference on Disability and Development Concludes with 11 Recommendations*. https://www.un.org/development/desa/disabilities/news/dspd/doha-declaration.html